



د. سمير رمضان الشيخ

مُستشار تطوير المصرفية الإسلامية

المصرفية الإسلامية ونهضة الأمة: التحوّل من القروض إلى المشاركة

وتولدت تحديات من نوع آخر، كيف ستتم المعالجة المحاسبية للودائع؟ وكيف ستتم المعالجة المحاسبية مع المستثمرين؟ وكيف سيتم اقتسام الأرباح بين البنك، وأصحاب المشروعات؟ وما السجلات التي سوف تفتح لدى أصحاب المشروعات؟ ومن سيؤمّ بأمساك السجلات المحاسبية؟ وكيف الرقابة عليها؟ وأدرك النجار أن عدداً من أصحاب المشروعات من الأميين لا يقرأون، ولا يكتبون، وعلاجاً لهذه المشكلة أسندت عملية التسجيل إلى محاسبين تم تدريبهم تحت إشراف البنك، وبدأ في تدريب أصحاب المشروعات المتناهية الصغر على فنون الإدارة، وتوعدت المشروعات المتناهية الصغر في المجالات الزراعية وفي المجالات العقارية، وفي الثروة الحيوانية... الخ، وتوعدت، وتعددت الفروع في المدينة، والقرى المحيطة بها. وأضحت الاجتماعات الدورية التي يعقدها النجار مع العاملين، وأصحاب المشروعات وعلماء الدين، وأئمة المساجد، والحرفيين في المدينة، والقرى المحيطة بها، ومنهج وطريقة الحوار، تمثل الوعود الذي يشهد بهم، ويحرص عليه أهل المدينة، والقرى المحيطة بها، حيث كانت تعرض المشاكل، وتجد الحلول من المتخصصين، وتنتهي في الأغلب بإيجاد حلول عملية، وتولدت علاقات وطيدة بين النجار وأهل المدينة، وأصبح كل واحد في المدينة يعتبر النجار هو مستشاره الخاص، ويواجه النجار متاعب بسبب أخطاء قانونية، وإدارية، وتنظيمية، وهذا ما سوف نتناوله في الجزء القادم إن شاء الله تعالى.

(٥) دمج بنوك الادخار في البنوك الحكومية

أوضحنا في الأجزاء السابقة أن التجربة الإنمائية الألمانية تمت في ضوء عناصر محددة من أهمها صياغة (رؤية). ووجد النجار أن مدينة (ميت غمر) التي أنشأت بها بنوك الادخار، ليس لها رؤية، تعبر حلماً تود الوصول إليه، ويتم اعتناقه من أهل المدينة جميعاً، كما وجدنا ذلك في التجربة الإنمائية الألمانية.

وتطلبت صياغة الرؤية من النجار حواراً مع عينة ممثلة لكل مجتمع مدينة (ميت غمر)؛ بهدف الوصول إلى رؤية محددة المعالم، وكان منهجه، يتضمن تهيئة فرصة الحوار دون فرض رؤى، أو وجهة نظر معينة؛ إنما كان يكتفي بأن يتقبل لهم مشاهداته في ألمانيا، وكان صبوراً، ومشجعاً لهم لإبداء الآراء، وعرض الأفكار، ويتولى الإجابة على التساؤلات إن وردت، وتوفير التقدير للفريق؛ لتبادل الآراء، وكان من أهدافه تهيئة فرصة لإيجاد

تناولنا في الأجزاء السابقة الجذور الفكرية التي شكّلت منهج النجار، ومعايشته للتجربة الإنمائية الألمانية، ورغبته في تطبيق التجربة الإنمائية الألمانية في مدينة (ميت غمر) بمصر، ووقفنا على التحديات التي واجهته في أهمية الاتفاق مع أهل المدينة على صياغة رؤية تلقى إجماع أهل المدينة، وتثير حماسهم، وتلقى إجماعاً منهم، ووقفنا على محاولاته لتنمية الوعي الادخاري، وبناء مشروعات داخل نفس المدينة، والقرى المحيطة بها.

ورأينا أنه مع انتشار الوعي الإسلامي، تساءل بعض الفقهاء، والاقتصاديين، والممارسين، هل أعمال البنوك بوضعها الحالي، وآلياتها خلال أم حرام؟ وقد تصدى للإجابة على هذا السؤال مجمع البحوث الإسلامية - الذي عقد بالقاهرة عام (١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م)، والذي حضره (٨٥) عالماً وفقهياً ممثلين لعدد (٣٥) دولة إسلامية في ذلك الوقت، وبعد دراسة مستفيضة استمرت ثلاث سنوات، حيث قرّر المجمع الآتي:

(الفائدة المصرفية على أنواع القروض كلها ربا، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقروض الاستهلاكية، أو ما يسمى بالقروض الإنتاجية؛ لأن نصوص الكتاب الكريم، والسنة الشريفة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين، وأن كثير الربا وقليله حرام، وأن "الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة، ولا ضرورة") وأيد هذه الفتوى العديد من المجمع الفقهي فيما بعد.

وقد تداعت هنا لدى "النجار" ما نقله إليه الدكتور (محمد عبد الله العربي): "أن المنهج الإسلامي منهج تنموي بطبيعته"، و"رسالة الإنسان هي إعمار الأرض"، وهذا هو مفهوم العبودية قال تعالى: وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون... (الذاريات ٥٦) ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة؛ فإن استطاع أن يغيرها فليغيرها)، وهنا كان التحول الكبير في فكر النجار، كيف يوقف النجار آية سعر الفائدة؟، ويتحول إلى صيغة إسلامية تحقق مقصود الشارع، ويبدأ اجتماعاته مع فريق من علماء الأزهر، والمصرفيين، والاقتصاديين، وبعض علماء الاجتماع؛ ليتفقوا على كيفية إحداث التغيير، ومن ثم التطبيق.

وتحددت العلاقة بين المودعين والبنك على أساس عقد المضاربة الشرعية، وتم اختيار صيغة المشاركة المنتهية بالتملك مع المستثمرين، وهنا كان المطلوب هو أحداث تغييرات جوهرية لدى فكر المودعين، ولدى المستثمرين، وكانت الثقة التي تولدت بين النجار، وبين أهل المدينة كبيرة الأثر في قبول هذا التحول من القروض إلى المشاركة.

إلى مضايقات عدة؛ مما أدى إلى إجهاض التجربة، ودمج فروع بنوك الأذخار في البنوك الحكومية، وهنا انتقل النجار إلى السودان، ليس بإرادته، وإنما مضطراً؛ لأنه أصبح شخصاً غير مرغوب به في مصر. وماذا فعل في السودان؟ هذا موضوع الجزء التالي إن شاء الله تعالى.

(٦) الإطار الفكري للمصرفية الإسلامية

قضى النجار خمس سنوات مناضلاً من أجل تحقيق حلم التنمية؛ من خلال استخدام أحد عناصر التجربة الإنمائية الألمانية وهي (بنوك الأذخار)، وبذل والفريق معه جهوداً علمية، وعملية لبناء توجه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ متأسيماً بالمنهج الإسلامي، وفي لحظة فارقة انتهى كل شيء؛ فقد تم دمج بنوك الأذخار في البنوك الحكومية، لأسباب قانونية، وإدارية، وتنظيمية. وتوجه النجار إلى السودان، وبينما هو في الطريق إلى السودان تساءل ما الأخطاء التي وقعت فيها التجربة؟ وكيف يبدأ من جديد متلافياً ما حدث، ومقيماً المرحلة الماضية في مصر؟

وأدرك النجار أن التطبيق في المصرفية الإسلامية قد سبق إعداد إطار فكري يحكم، وينظم الأداء في هذه البنوك، بعكس ما يوجد في البنوك التقليدية، والتي يبلغ عمرها أكثر من خمسمائة عام، فيتوافر لها إطار فكري متمثل في (علم، ونظريات، ونظم، وسياسات اقتصادية)، وعندما وصل النجار إلى السودان، عقد لقاءات مع السادة علماء وأساتذة جامعة أم درمان الإسلامية، وبعد أن استمعوا إلى تجربته في مصر، والظروف التي أحاطت بها، والتقييم الموضوعي لما حدث، بدأ التفكير في كيفية تطوير علم الاقتصاد الإسلامي؟ وكيف ننهض ببناء سياسات، ونظم اقتصادية إسلامية؟ تمثل إطاراً فكرياً للمصرفية الإسلامية أسوة بما هو متبع في البنوك التقليدية؛ ف" الحكمة ضالة المؤمن، إن وجدها فهو أحق الناس بها".

ومن خلال العمل المشترك، والتقييم، والنقد العلمي الموضوعي لما تم في تجربة بنوك الأذخار بمدينة (ميت غمر) بمصر، ثم تم الانتقال إلى وضع تصور مستقبلي للمنهج الاقتصادي، والتفكير في الاتفاق على بناء نموذج لبنك أذخار إسلامي، بهدف الوصول إليه، وتم إنشاء بنك الأذخار السوداني؛ ليكون أنموذجاً لبنك التنمية الإسلامي، في منطقة (واد مدني) وهي منطقة زراعية مشابهة لمدينة (ميت غمر) في مصر.

وقد أتيت لي-والحمد لله- أن أشارك مع فريق عمل تحت إشراف المرحوم الأستاذ الدكتور سيد الهواري، مؤلف موسوعات العمل المصرفي الإسلامي - الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الجزء الثالث "التنظيم"، والجزء الرابع "إدارة الموارد البشرية في البنوك الإسلامية"، والجزء السادس "التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية لتطوير بنك الأذخار السوداني، واستمر العمل في التطوير مع الخبراء الألمان من عام (١٩٩٠م) وحتى عام (١٩٩٢م)، وتم تمويل مشروع من خلال منحة قدمتها ألمانيا الغربية للسودان؛ بهدف تطوير بنك الأذخار السوداني، وقد عايشت بشكل

تحولات نحو المشاركة الإيجابية، وأعمال الفكر، وكان يطلب من كل واحد منهم أن يجيب على سؤال ماذا تتمنى بالنسبة لدخلك أن يزيد؟ وماذا تتمنى بالنسبة لتعليم أولادك؟ وهل تحب أن يكون لك مشروع خاص؟ في أي نشاط؟ في الزراعة؟ وينتقل بالحوار من الحلم الخاص، إلى الحلم العام، ماذا نحب أن نرى في مدينة (ميت غمر) من نشاط (اقتصادي، واجتماعي)، واقترح أحد المشاركين صياغة للرؤية تقول: (هيا بنا نبني

وبعد الاتفاق على الرؤية، كان هدف الدكتور النجار هو: تنمية الوعي، والارتقاء بالمستوى الاجتماعي لكل فرد، ولجميع أهل المدينة؛ لأن التنمية لن تتحقق إلا بالوعي، والتحول من الانكفاء على الذات، والأنانية، والأثرة، وحب الذات، إلى التفكير الجماعي، والربط بين المصلحة الخاصة، والمصلحة العامة، وتشجيع الناس على العمل بروح الفريق الواحد، وبين لهم، أن مصدر كل ذلك هو الإسلام الحنيف؛ فالإسلام يدعو إلى الترابط والتكافل، والتفكير فريضة إسلامية، والتعاون على البر والتقوى، وليس على الإثم والعدوان، وقد كان لدور المعلمين في المدارس دور كبير في غرس هذه القيم لدى طلاب المدارس، كما كان للخطباء في المساجد دور في توعية الناس بأهمية هذه القيم، وكان أحد أوجه سعادة النجار -رحمه الله- حينما يسأل الناس أين تذهبون الآن؟ فيقولون، نحن نذهب لبناء (ميت غمر)؛ فأدرك أن الناس تعايشت، واعتنقت الرؤية (VISION SENSE).

وكان ماسبق، يمثل حواراً مستمراً، ومصاحباً لإنشاء المشروعات المتناهية الصغر لجميع أهل المدينة (مسلمين ومسيحيين)؛ فالجميع أبناء البلد، وكما تفاعل المسجد والمدرسة مع التجربة، تفاعلت الكنيسة أيضاً معها؛ لأن الربا محرم في الديانات جميعها، وكان كل يوم يحدث إبداعاً، وارتباطاً بالتجربة، وتفاعلت المرأة بالمدينة، واهتمت بالمشروعات الداجنة، والخياطة، وأشغال الإبرة، وكان البنك هو المسؤول عن التسويق، وإمساك الحسابات، وتفاعل الحرفيون، من حلاقين، وميكانيكيين، وبناءين، وكانت الحوافز التي يقدمها البنك أن كل من يدخر نصف قيمة المشروع، يتعهد البنك بإنشاء المشروع له، صالون حلاقة بالنسبة للحلاقين، ورشة للسمكري، وهكذا لباقي المهن، وكل من له فكرة جديدة يشجع عليها النجار، ويدرسها ولما يتثبت صلاحيتها يتم تطبيقها.

لقد توسعت الفروع، وزاد عدد العملاء، وعدد الفروع، إلا أن هذا النجاح الذي تحقق، والشعبية التي ارتبطت بالمشروع والقائمين عليه أوردت تساؤلات مهمة منها: إلى أي تنظيم تنتمي بنوك الأذخار في الدولة، وهل تتبع مؤسسة الأذخار، وهل تخضع لإشراف البنك المركزي، وكيف يسمح لها بجمع الودائع؟ ومن يتابع الرقابة عليها، وأي نظام محاسبي يطبق، أود أن أذكركم أن النظام السائد آنذاك في مصر هو النظام الاشتراكي، وبنوك الأذخار كانت تشجع على تنمية رأسمالية لمشروعات متناهية الصغر، أو هكذا قيل، وبالأسف تعرضت بنوك الأذخار في عام (١٩٦٧م)

عملياً ماذا تم، والخطوات العملية (القانونية، والتنظيمية، والإدارية) التي افتقدت إليها بنوك الأذخار في مدينة (ميت غمر) بمصر.

وتم الجمع بين بناء هذا النموذج مع القيام بتنفيذ مناهج الدراسات العليا في الاقتصاد الإسلامي. واستمر العمل حتى عام (١٩٦٩م)، وانتقل بعد ذلك النجار إلى جامعة الملك عبد العزيز بجدة بالمملكة العربية السعودية، وهذا ما تناوله في الجزء القادم إن شاء الله تعالى.

(٧) ميلاد البنك الإسلامي للتنمية

أدركنا من خلال متابعتنا لنشأة، وتطور المصرفية الإسلامية، أنها كانت تتم بالاجتهاد، على غير مثال سابق، فلم يكن هناك نموذج يقاس عليه، وبالتالي، قد يصيب التطبيق، وقد يخطئ، فالأخطاء القانونية، والتنظيمية، والإدارية، التي صاحبت النشأة في مدينة (ميت غمر) بمصر، تم تلافيها عند إنشاء بنك الأذخار السوداني في (وادي مدني)، والزواجة التي تمت في التجربة السودانية، أي: الجمع بين إعداد منهج علمي للاقتصاد الإسلامي، وبين التطبيق الفعلي، كان له أثره فيما بعد على مجمل المنهجية المصرفية الإسلامية بالسودان.

استمع القارئ العزيز عذراً، أن يجد من الوقت ما يسمح له بالدخول على موقع بنك السودان (البنك المركزي السوداني)؛ ليتابع بنفسه الإنجازات التي تمت في مجال صياغة السياسة الاقتصادية، والمالية، والتجارية، وآلياتها من منظور إسلامي.

وفي عام (١٩٦٩م) غادر النجار السودان متوجهاً إلى جامعة الملك عبد العزيز، بجدة، في المملكة العربية السعودية، وكان من الطبيعي أن يقدم نفسه للأساتذة في الجامعة ملخصاً لمشاهداته للتجربة الإنمائية الألمانية، وتجربته حول بنوك الأذخار في (ميت غمر) بمصر، ثم ماتم في السودان من إنجازات في التأصيل للمعرفة الاقتصادية الإسلامية، والتطبيق العملي، أيضاً.

هذا وقد صاحب وجود النجار بالمملكة العربية السعودية، ميلاد (منظمة المؤتمر الإسلامي)، وتغير اسمها الآن إلى (منظمة التعاون الإسلامي)؛ والتي يتكون أعضاؤها من وزراء خارجية الدول الإسلامية. وتصدت المنظمة لدراسة إنشاء بنوك إسلامية، وقد تشكلت لجانان إحداهما باكستانية، والثانية مصرية، وانضم الدكتور النجار إلى اللجنة المصرية كأحد أعضاء الفريق، وقدمت الدراسة، وتم اعتماد إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في ضوء الدراسة المصرية. وفي عام (١٩٧٤م) تم التوقيع على اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية في جدة: كبنك حكومات في ضوء الدراسة التي قدمت لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتم مواصلة العمل في عام (١٩٧٥م).

في عام (١٩٧١م) عاد النجار إلى مصر كمستشار لوزير المالية عبد العزيز حجازي آنذاك، وأسندت إليه مهمة إنشاء بنك ناصر الاجتماعي، وهو

أول بنك في العالم ينص في قانون إنشائه أنه لا يتعامل بالفائدة أخذاً، أو إعطاءً، وتوالت مسيرة العمل المصرفي الإسلامي، وهذا ما سوف نتناوله في الجزء التالي إن شاء الله تعالى.

(٨) ميلاد وتطور المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي

تناولنا في الأجزاء السابقة ميلاد المصرفية الإسلامية، والتحديات التي واجهت التطبيق في مدينة (ميت غمر) بمصر، وبناء الإطار الفكري الضابط للمصرفية الإسلامية في السودان، وكان الهدف الأسمى هو استخدام منهج لإحداث تنمية فاعلة باستخدام منهج التدرج في التطبيق، مسترشدين بنموذج التنمية الذي طبقته ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وانتقلنا بعد ذلك إلى الجهود الجماعية التي كانت تستهض روح الأمة بعد حريق المسجد الأقصى، وتمثلت النهضة في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وشارك في عضويتها وزراء خارجية جميع الدول الإسلامية، وانتهت جهودها المقدرة بإنشاء (البنك الإسلامي للتنمية بجدة)؛ ليقود التنمية في العالم الإسلامي، ويقدم الدعم اللازم للحكومات الإسلامية بما يلائم كل دولة إسلامية، أسوة بما يقوم به البنك الدولي.

وقد يكون من المناسب أن أشير إلى الجهود العالمية في مجال المصرفية الإسلامية، والتي مثلت منهجاً للتطوير الطبيعي، والذي يتحقق بزيادة الوعي لعلماء الأمة الإسلامية؛ فالبداية كانت بعرض تساؤل هل أعمال البنوك التقليدية - التي يزيد عمرها عن خمسمائة عام، والتي انتقلت إلى ديار العرب والمسلمين - حلال أم حرام؟ مجرد تساؤل، ثم قبض الله للأمة بعض العلماء الذين قاموا ببلورة فكرة البنوك الإسلامية؛ من خلال مؤلفاتهم، ثم تنتقل إلى مرحلة التطبيق، ومن ثم التطوير، وهذا ما سيتم تلخيصه في الفقرات التالية:

ميلاد الفكرة:

في نهاية الأربعينيات نادى بالفكرة كل من محمد نسيم، وأنور قرشي، وأبو الأعلى المودودي، ونعيم صديقي، في دولة باكستان.

بلورة الفكرة:

قام ببلورة الفكرة عدد من الباحثين الإسلاميين، من أهمهم: محمد نجاة الله صديقي، محمد باقر الصدر، محمد عبد الله العربي، عيسى عبده، وأحمد النجار (بنوك الأذخار)، وذلك في الستينيات.

التطبيق العملي:

• يرى البعض أن بنوك الأذخار المحلية في (ميت غمر) (١٩٦٣م) تمثل ميلاداً للمصرفية الإسلامية من الناحية التطبيقية؛ ولذا قيل إن المصرفية الإسلامية بدأت الممارسة العملية قبل التطوير لها، ومن أهم رواد التطبيق العملي للمصرفية الإسلامية كل من صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود، والشيخ صالح كامل، والشيخ سعيد لوتاه في دبي، والشيخ أحمد بزيع الياسين في الكويت، ونلخص

فيمًا يلي جهود تسلسل تطبيق المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي:

في عام (١٩٧١م) أنشئ بنك ناصر الاجتماعي في مصر، وكان أول بنك ينص في قانون إنشائه على أن: البنك لا يتعامل بالرأبأ أخذًا، أو إعطاءً. في عام (١٩٧٤م) تم التوقيع على اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية في جدة؛ كبنك حكومات في ضوء الدراسة التي قدمت لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتم مزاولة العمل في عام (١٩٧٥م).

في عام (١٩٧٥م) تم إنشاء بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ كأول بنك تجاري إسلامي.

ثم بنوك فيصل الإسلامية التابعة لدار المال الإسلامي، والتي أسسها سمو الأمير محمد الفيصل آل سعود.

ومجموعة بنوك دالة البركة التي أنشأها الشيخ صالح كامل.

وهناك بعض الدول تحولت بنوكها جميعاً كلية للعمل الاقتصادي والمصرفي الإسلامي، وهي: باكستان، وإيران، والسودان.

وهناك مجموعة من الدول أصدرت قوانين تنظم أعمال المصارف الإسلامية، بعض هذه القوانين مستقل مثل اليمن، وهناك دول أضافت جزءاً إلى قانون تنظيم البنوك مثل الأردن، وهناك دول أصدرت أوراقاً تنظيمية لعمل البنوك الإسلامية مثل إندونيسيا، وإجمالاً فإن الدول التي أتت لنا التعرف على أنها أصدرت قوانين تنظم أعمال المصارف الإسلامية هي:

باكستان، إيران، السودان، ماليزيا، تركيا، الإمارات، البحرين، الكويت، اليمن، الأردن، لبنان، سورية، ليبيا.

هذا وقد وصل عدد البنوك، والشركات المالية الإسلامية في (٢٠٠٦م) على مستوى العالم إلى (٢٩٦) بنك وشركة إسلامية، ووصل عددها إلى (٤٢٤) في (٢٠٠٨م)، ووصل عددها في (٢٠١٠م) إلى (٥٠٠) مؤسسة مالية إسلامية موزعة على (٢٩) دولة، تتركز في دول الشرق الأوسط وآسيا.

هذا وقد بلغ إجمالي الأصول في نهاية (٢٠٠٨م) إلى (٧٤٨,٥) مليار دولار، بزيادة قدرها (٢٨,٤٪) عن العام (٢٠٠٧م)، منها (٢٣٤,٨) مليار دولار مجموع أصول مجلس التعاون الخليجي بزيادة قدرها (٢٨,٢٪) عن العام (٢٠٠٧م)، ووصلت في عام (٢٠٠٩م) إلى (٨٤١) بليون دولار، بزيادة قدرها (٢٩,٢٪) عن (٢٠٠٨م)، وبلغت (١,٠٢) تريليون دولار في نهاية (٢٠١٠م)، بزيادة قدرها (٢٢,٨٪) عن (٢٠٠٩م).

هذا وقد أوضحت دراسة المجلس العام للبنوك الإسلامية في نهاية (٢٠١٠م) أن أعلى نسبة لنمو الأصول المصرفية الإسلامية كانت في إيران بنسبة (٢١,١٪)، وفي دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران تبلغ نسبة الأصول (٧,٣٪) من إجمالي الأصول، ونسبة النمو في ماليزيا (١١,٤٪) من إجمالي الأصول، وتأتي بعدها السودان (١).

(٩) الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية (المجلس العام للبنوك الإسلامية)

تناولنا في الأجزاء السابقة ميلاد، ونشأة، وتطور المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي، وفي دول مجلس التعاون الخليجي.

ورأينا أن ميلاد المصرفية الإسلامية، يمثل منهجاً للتطوير العلمي، ومنهجاً للصحة الإسلامية؛ فإعمال الفكر، وإيراد التساؤل كانا بداية الوعي بأهمية التقويم، للوضع الحالي، ومن ثم الإنطلاق إلى مستقبل أفضل وأرحب، ويتفق مع الشريعة الإسلامية، أي أن الإجابة على تساؤل أين نحن الآن؟ وما مدى اتساق أعمال البنوك التقليدية مع الشريعة الإسلامية؟

إن هذا التساؤل شحذ الهمم لفريق من العلماء؛ لينتقلوا بنا من مرحلة التساؤل، إلى مرحلة بلورة الفكرة؛ من خلال مؤلفاتهم، التي أوضحت أنه: يمكن أن يكون لنا اقتصاد مستمد من عقيدتنا، ومنهجنا الإسلامي الأصل، وأنه من الممكن أن يكون لدينا مصرفية إسلامية، تستند في أعمالها على الشريعة الإسلامية، ومن ثم كان التطبيق وفقاً لما سبق بيانه في الأجزاء السابقة

ووعماً للاداء المؤسسي للمصرفية الإسلامية؛ فقد اتفق رؤساء مجالس إدارة المصارف الإسلامية على إنشاء (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية)، وذلك في سنة (١٣٩٧/١٩٧٧م)، والذي تحول اسمه فيما بعد إلى (المجلس العام للبنوك الإسلامية). وكان من أهم أهداف الاتحاد دعم الروابط بين المصارف الإسلامية، وتوثيق أو أصر التعاون بينها، والتنسيق بين نشاطاتها، وتأكيد طابعها الإسلامي؛ تحقيقاً لمصالحها المشتركة، ووعماً لأهدافها في تطبيق قواعد، ونظم المعاملات الإسلامية في المجتمع، واختير المقر الرئيس للاتحاد ب(مكة المكرمة)، وله أمانة في القاهرة، ومكاتب فرعية في بعض البلدان الإسلامية، وأسهم الاتحاد في نشر العديد من المؤلفات التي غطت شتى مناحي المصرفية الإسلامية، كما أعد الاتحاد الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، وصدر منها تسعة أجزاء حتى الآن. وقد تم حوار بيني وبين فضيلة الأخ الدكتور عز الدين خوجة - أمين المجلس العام للبنوك الإسلامية آنذاك - بشأن إعادة طبع هذه الموسوعات، وقد تقدم الأخ الدكتور عز الدين خوجة باستقالته، وتولى رئاسة الأمانة العامة الأخ الدكتور عمر زهير حافظ خلفاً للدكتور خوجة.

هذا وقد تم إعادة تنظيم الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، وأعيد تسميته ب(المجلس العام للبنوك الإسلامية)، واختيرت مملكة البحرين مقراً له.

بدأ المجلس عمله نهاية (٢٠٠١م)، وهو أحد المنظمات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهو هيئة عالمية ذات شخصية مستقلة لا تسعى إلى الربح، ويضم في عضويته (١٢٠) بنكاً، ومؤسسة مالية إسلامية، وينص نظامه الأساس على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ويمارس نشاطاته جميعها فعلياً وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

أهداف المعهد:

١. إعداد أجيال تجمع بين الثقافة الشرعية، والخبرة الفنية في مجال الاقتصاد الإسلامي، والمصارف الإسلامية.
٢. التوصل إلى بلورة المنهج الاقتصادي الإسلامي.
٣. تكوين مدرسة الاقتصاد الإسلامي.
٤. وضع الضوابط العلمية والعملية للمؤسسات المالية الإسلامية.
٥. تشجيع الدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد، والمصارف الإسلامية.

إدارة المعهد:

- سمو الأمير محمد الفيصل آل سعود رئيساً لمجلس الإدارة.
 الشيخ أحمد صلاح جمجوم رئيساً تنفيذياً.
 الدكتور أحمد النجار أميناً عاماً للمعهد.

هيئة التدريس بالمعهد:

تم اختيار عدد من الأساتذة المتخصصين في مجالات شتى (الفقه، والفقه المقارن، الشريعة الإسلامية، الحديث، الاقتصاد الإسلامي، التمويل الإسلامي، المصرفيين، القانون، الإدارة، دراسات الجدوى، الموارد البشرية، الإعلام، التربية).

ومن أجل تحقيق التنسيق بين الأساتذة في التدريس، وتجنب التكرار، وربط الوحدات المعرفية بعضها ببعض؛ فقد تم تصميم ورشة عمل لمدة شهر بين فريق الأساتذة لتصميم الجداول الدراسية لتحقيق هذا الهدف.

هذا وقد تشكل فريق عمل تحت إشراف سيد الهواري لتصميم، وإعداد المناهج الدراسية، والحالات العملية، وتطويرها.

وكان التدريس يتم بثلاث لغات هي: العربية، والإنجليزية، والفرنسية.

وبإشراف المعهد أعماله منذ منتصف عام (١٩٨٢م)، وكان لي شرف العمل فيه كمدير للتدريب، وكانت برامج المعهد تتراوح بين البرامج الطويلة، لمدة عام كامل للحصول على دبلوم دراسات عليا في البنوك والاقتصاد الإسلامي، وبين الدراسات المتوسطة، لمدة شهرين للحصول على تأهيل فني في أحد التخصصات المصرفية الإسلامية، والبرامج القصيرة لمدة أسبوعين؛ لاكتساب المعارف الأساسية عن أساسيات العمل المصرفي الإسلامي.

وساهم في تدريب، وإعداد الكثير من الأجيال، التي ساهمت في تطوير، وتنمية العمل في المصارف الإسلامية، ولكن في عام (١٩٨٤م) توقف لأسباب متنوعة، أما فيما يتعلق بالتميز في أداء الموارد البشرية فسوف يكون حديثنا القادم إن شاء الله تعالى.

وتتمثل أهداف المجلس في حماية صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والحفاظ على سلامة منهجها، ومسيرتها على الصعيدين (النظري والتطبيقي)، والتعريف بالخدمات المالية الإسلامية، ونشر المفاهيم، والقواعد، والأحكام، والمعلومات المتعلقة بها، كما يعمل على تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس، والمؤسسات المشابهة في المجالات التي تخدم الأهداف المشتركة بالوسائل المتاحة، والمساهمة في نمو صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛ من خلال تشجيع خدمات البحوث والتطوير، وتسجيل المنتجات، وضمان جودتها الفنية والشرعية، كما يسعى المجلس إلى الارتقاء بالموارد البشرية، وتطوير المنتجات.

وفي الجزء التالي سنتلقى الضوء على بعض أهم المؤسسات الأخرى الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي.

(١٠) المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي

تآولنا في الأجزاء السابقة ميلاد، ونشأة، وتطور المصرفية الإسلامية على مستوى العالم، وتآولنا إحدى المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، وهو (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية)، أو المجلس العام للبنوك الإسلامية حالياً)، وتطويره، وجهوده في النشر العلمي، وإعداد الموسوعات العلمية للعمل المصرفي الإسلامي.

ومن خلال نظرة فاحصة متأنية على التحديات التي واجهت التطبيق، والبحوث التي أعدت آنذاك؛ يتضح أن هناك مشكلات عديدة، ومتنوعة، إلا أن المشكلة التي تشكل العقبة الكؤود، أو بمعنى آخر، المشكلة التي تمثل العامل الاستراتيجي، والتي يحلها تمكن من مواجهة المشكلات الأخرى، هي مشكلة تطوير وإدارة الموارد البشرية، على مختلف المستويات الإدارية، ومما ضاعف من حجم هذه المشكلة هو النمو المطرد في إعداد المصارف الإسلامية، وزيادة عملياتها؛ فقد احتاجت إلى موارد بشرية تجمع بين السلوك الإسلامي، وبين المعرفة والمهارة، ولم يكن متوافراً آنذاك في الجامعات العربية والإسلامية أية مناهج متخصصة لإعداد الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المصارف الإسلامية.

لذلك، قرر مجلس إدارة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية أهمية إنشاء منظمة تهتم بالتعليم المصرفي الإسلامي، وفي عام (١٩٨١/١٤٠١م) تم إنشاء (المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي)، ولقد شارك في تأسيسه معظم الجامعات العربية والإسلامية، وكذلك العديد من الهيئات، والمؤسسات الإسلامية، ولقد اختيرت دولة (قبرص التركية الإسلامية) مقراً له.

الهوامش:

1. Islamic Finance Directory 2011 General Council For Islamic Banks and Financial institutions 2011.